سير الزمان

هبوط العقوبات

روسيا وخصومها

لحنا خباز

قوى الدفاع الاوربية

اقسامها وقوتها وطرق تنظيمها

حبوط العقوبات

ان حبوط العقوبات التي فرضتها جامعة الامم على ايطاليا تثير في الناحية الواحدة مشكلة جامعة الامم نفسها من حيث قواعد تألفها وحقيقة عملها. وفي الناحية الاخرى مسألة خطيرة تدور حول تأثير الضغط الاقتصادي في التغلب على القوة العسكرية واركان الخطة التي تفضي الى نجاحه

القوة ثلاث نواح اساسية، احداها روحية كانت في الماضي في ايدي الرؤساء الروحيين وتحولت في العصر الحديث منذ ضعفت العقائد وتصل في معظم البلدان بين الدين والدولة الى التربية و الدعاية المنظمة . وثانيها اقتصادية، إستفحل مقامها في العصور الاخيرة بارتقاء الحضارة الصناعية . فالجيوش تمشي على بطونها والمال والبترول عصب الحرب وقوتهُ المحرّكة . والتاريخ ينبئنا ان الدول البحرية كانت دائماً تصحب عملها الحربي بالضغط الاقتصادي . الاّ ان الضغط الاقتصادي كان حتى السنة الاخيرة ، فرعاً من الضغط العسكري . فلولا ابو قير والطرف الاغر لما تمكنت انكلترا من اغراض الحصر البحري الذي ضربتهُ على نابوليون

إلاّ أن ارتقاء الحضارة الاقتصادية ، أفضى الى توسيع نطاق الضغط الاقتصادي وإلى توجيه نقد عنيف إلى إستعماله . فالحرب كانت في نظر الاقتصاديين الاحرار في انكلترا العدو الاكبر للنظام الصناعي . ولذلك كانوا يرون أنهُ يجب أن تحصر في دائرة المحترفين وان لا تتعدّاها الى التجارة . وكانوا يذهبون كذلك الى وجوب الغاء الحصر البحري وما يتبعهُ من حق الزيارة والتفتيش وحصر المواد الحربية المتنوعة ضمن حدود ضيقة . فالشرّ كلّ الشرّ — عندهم — أن تعاقب عمّال في منطقة لا تكثير بضرب نطاق على بلدان تصدّر اليها القطن او تستورد منها المنسوجات

فلما كانت الحرب الكبرى سار الضغط الاقتصادي جنباً الى جنب مع العمل الحربي ، ولم يبن الاول عن الثاني . ولكن كلّ هذا لم يصرف الناس عن التفكير في استعمال الضغط الاقتصادي بدلاً من الاعمال الحربية ، بل لمنع الاعمال الحربية. وحجّتهم في ذلك ان الشلل الذي يصيب النظام الصناعي والاقتصادي في أمة ما عندما يقع فيها اضراب عام ، دليل على قوة السلاح الاقتصادي . وأذن فاذا هدّدت دولة تنوي الاعتداء بتطبيق مقاطعة اقتصادية تامة لها ، كان ذلك التهديد وافياً على تنفيذ وكافين لثنيها عن عزمها

ان الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة في عهد جامعة الامم تفصّل ما يتحتّم على اعضاء الجامعة من تطبيقه حالاً على الدولة المعتدية كقطع جميع العلاقات التجارية والمالية فتطبيق هذه المادة على ايطاليا كان تجربة توفرت لها ظروف النجاح . فايطاليا من الناحية الاقتصادية ليست من مقام الولايات المتحدة الاميركية او بريطانيا او فرنسا او المانيا . ان مصادر ثروتها

الخصبة ضئيلة ومتوسط سكانها في الميل المربع من ارضها عاشر وثروتها يسيرة ومتوسط دخل الفرد من ابنائها لم يبلغ ربع متوسط دخل الانكليزي في سنة ١٩٢٩ . ثم انها معرّضة كلّ التعرض للخطر لانها تعتمد في معظم غذائها والمواد الخام اللازمة لصناعتها على ما تستورده من الخارج . وكلّ ما تحتاج اليه في صناعة الاسلحة الحربية كالفحم والنحاس والحديد والقطن والرصاص والصوف والزيت يردها من الخارج . وليس فيها مناجم للفحل والكروم والبلاتين والتنغستن والقصدير ولا حراج يستخرج المطاط من اشجارها . وعلاوة على ذلك كان ميزانها التجاري في غير مصلحتها فزاد عجزه زيادة مطردة من ١٥٠٠ مليون ليرا في سنة ١٩٣١ الى ٢٤٠٠ مليون ليرا في سنة ١٩٣٣ وبلغ ١٤٠٠ مليون ليرا في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٣٤ . ومعظم هذا العجز كان يغطى بما تجنيه ايطاليا من السيّاح ومن مال يرسله ابناؤها المهاجرون. فقد بلغ الاول ١٣٠٠ مليون ليرا سنة ١٩٣٣ والثاني ٩٠٠ مليون ليرا سنة ١٩٣٢

أضف الى ذلك موقعها الجغرافي وامتداد سواحلها حالة ان باب البحر المتوسط من المغرب في قبضة بريطانيا فالسفن التجارية القادمة بحراً من الغرب يجب ان تجتاز مضيق جبل طارق ، والبضائع الواردة من طريق البر يجب ان تجتاز دولاً هي اعضاء في الجامعة . نعم ان جارتيها الصغيرتين سويسرا والنمسا كانتا غير راغبتين في تكديرها ، ولكن هذه الدول لا تستطيع ان تصدر اليها كثيراً من منتجاتها الخاصة فتذاعتها بضائع في الخارج عن طريقهما فيجب ان تمرّ هذه البضائع في فرنسا او المانيا ، والاولى عضو في الجامعة ، والثانية لم يكن في وسعها ان تغيظ بعض الدول الكبرى في سبيل دولة (ايطاليا) لم تربطها بها حينئذٍ اوثق أواصر الودّ

نعم ان الولايات المتحدة واليابان والبرازيل ليست اعضاء في الجامعة . ولكن اليابان لا تستطيع ان تصدر الى ايطاليا موادّ هي في أشد الحاجة اليها . اما الولايات المتحدة فكان في وسعها أن تكفي جميع مطالب ايطاليا اذا اصرّت على صون حقوقها التقليدية كدولة محايدة متأكدة ان بريطانيا لا تحاربها ولو عهدت اليها الجامعة في تنفيذ الحصر البحري على ايطاليا . ولكن الرئيس روزفلت ورجاله ابتكروا صورة جديدة للحياد أودعوها في قانون الحياد وقوامها أن الحكومة تمنع الاميركيين على الامتناع عن الاتجار مع الدول المتحاربة ، وتمنع على كل حال تصدير بعض المواد الحربية ، وتسلّ التجار الاميركيين ان كل اتجار مع الدول المتحاربة انما يحملون تبعته هم ولا ينتظرون من الحكومة أن تصون مصالحهم إذا صودرت أو عطلت من قبل أحد الفريقين المتحاربين أو كليهما . وكلّ ما كانت ايطاليا تستطيع أن تتوقعهُ من الولايات المتحدة أن لا ينقص ما تستورده ايطاليا من اميركا عما كانت تستورده قبل نشوب النزاع مع الجامعة . ولو أن دول الجامعة أظهرت رغبتها في التضحية في سبيل السلامة الاجماعية ، لما امتنعت اميركا عن مجاراتها في الغالب.

يقابل ذلك ، ان ايطاليا كانت تعلم ان الحرب ليست حرباً كبيرة ، وان خصمها لم يكن مسلحاً بادوات الحرب الحديثة ، فما تحتاج اليه ايطاليا من المواد التي قد تمنع عنها ليس كبيراً . فخزنت مقادير كبيرة كانت ترى انها وافية بغرضها اذا اقتصرت مقاومة الدول على مقاطعتها دون التدخل تدخلاً حربياً في خطتها . فايطاليا في اثناء الحرب الحبشية لم تشعر قط بالحاجة الملحة التي تشعر بها دولة كبيرة اذا كانت في حرب مع دولة كبيرة اخرى

يضاف الى هذا ان الكساد وتكدس البضائع في كثير من الاسواق ، حملا التجار على الرغبة في البيع ولو كانت تونية الثمن غير مؤكدة . اما الحكومات فأبت ان تزيد الكساد السائد بقيود تزيده تفاقماً على الرغم من قبولها ما تفرضهُ الجامعة على الاعضاء في مثل هذه الحالة

ان احد الاغراض التي يتجهُ الضغط الاقتصادي الى تحقيقها منع الحرب بثّ الجزع في الامة التي تنوي الاعتداء من مقاطعة دول الجامعة لها . ولكن هذا الغرض لم يمكن تحقيقهُ في ما يتعلق بايطاليا . ذلك ان الجزع لم يساور ايطاليا وقد اثبتت الحوادث صدق حدسها . قد تكون اعتمدت في موقفها الجريء على معالجة الجامعة الضعيفة لمشكلة منشوريا ؛ وقد تكون أقنعت نفسها بأن حربها في الحبشة ليست الاّ حرباً استعمارية ولا تهديد فيها لنظام السلامة الاجماعية . على كلّ حال ان سكوت بريطانيا او عدم افصاحها عند ما عقد اجتماع ستريزا ، عمّا تكون خطتها اذا هوجمت الحبشة ، اعتبر في ايطاليا نوعاً من الموافقة الصامتة ، فلما سمع صوت بريطانيا القلقة ، في كلام حازم فاه به وزير خارجيتها السر صموئيل هور يوم ١١ سبتمبر في جنيف ، كان السيف قد سبق العذل او كاد . لان ايطاليا كانت قد شرعت في اعداد حملتها وبلغت في اعدادها شأواً بعيداً . ففي مايو سنة ١٩٣٥ كانت الحملة قد كلفت موسوليني ٦٥٠ مليون ليرا . وكان في تكتمها ان تصنع أسلحتها اذا لم تمنع عنها المواد الخام حالة ان الحبشة كانت لا تملك نقداً تشتريها به ولا معدات ميكانيكية تصنعها بها . فلما استعمل الضغط السياسي البريطاني على المستر ريكت لكي يعيد الى التجاشي امتياز الزيت اثباتاً لتضامن الحكومة من هذه الصفقة ، جاء العمل في مصلحة ايطاليا لانهُ منع عن التجاشي مالاً كان في اشد الحاجة اليه . وعلاوة على ذلك كانت ايطاليا مقتنعة بأن الحكومة الفرنسية مستعدة لتسلم بفرض حماية ايطاليا على الحبشة اذا وقفت ايطاليا في اوربا موقفاً معيناً

فالعقوبات الاقتصادية لم تخفق في منع الحرب لانها لم تجرّب في حرب بين دولتين متكافئتين . فالجامعة لم تهدد ايطاليا باخراجها من الجامعة اذا انتهكت العهد . وكان عند ايطاليا ما يحملها على الظن بان الدول المختلفة لن تقترح استعمال القوة العسكرية لصون العهد على نحو ما تنص المادة ١٦

في يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٥ قرّر مجلس الجامعة ان ايطاليا دولة معتدية وتلا ذلك قرار فرض العقوبات الاقتصادية عليها في ١٩ اكتوبر ولكن لم يشرع في تطبيق العقوبات الاّ في ١٨

توفير . فالتطبيق لم يكن حالاً ولم يشمل جميع العلاقات التجارية والمالية وهما شرطان تنص عليهما الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من عهد الجامعة

وفي يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٥ اقترحت لجنة التنسيق منع جميع الاعمال المالية التي تؤاتي ايطاليا كعقد القروض وفتح الاعتمادات واصدار السندات سواء أكانت الاعمال حكومية ام أهلية فالمقاطعة المالية كانت شديدة ، ولكن شأنها العملي كان يسيراً ، لان حالة ايطاليا المالية كانت قد ساءت قبل ذلك والبل الى عقد قروض لها في أسواق العالم كان ضيقاً علاوة على ان تجار الصادرات الاجانب كانوا يعانون مصاعب شتى في استيفاء ما لهم عليها حتى بلغ ما تتجار الصادرات البريطانيين عليها في أغسطس سنة ١٩٣٥ مليوني جنيه . فالمقاطعة المالية لم تدخل عنصراً جديداً في حالة ايطاليا المالية ، بل كانت اجمالاً لحالتها المالية الدولية كما كانت عند اقتراحها

وفي يوم ١٩ اكتوبر اقترحت لجنة التنسيق منع الاستيراد من ايطاليا ، مستثنية البضائع التي اتفق على استيرادها منها بعقود حررت قبل ذلك التاريخ . فاتفقت خمسون دولة على قبول هذا الاقتراح ، وبعضها أبدى قليلاً من التحفظ في قبولها . كانت هذه الدول تستورد من ايطاليا معظم ما تصدره ايطاليا (٥ر٩٥٪ — ٥ر٩٦٪) . فقد بلغ متوسط الصادرات في كل من ديسمبر ١٩٣٤ ويناير وفبراير سنة ١٩٣٥ مبلغ اربعة ملايين من الجنيهات فتقص الى ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه في الشهور المتوالية بين اواخر سنة ١٩٣٥ و١٩٣٦ . اي ان قدرة ايطاليا الشرائية نقصت بذلك الى خمسيها ونقصت الصادرات من ايطاليا الى انكلترا بين ٤٠٠ الف جنيه في يناير سنة ١٩٣٥ الى ١٨٠٠ جنيه في مارس سنة ١٩٣٦ والى قرابة من نحو ٤٠٠ الف جنيه الى نحو ٣٠ الف جنيه . أما الصادرات الى الولايات المتحدة الاميركية والمانيا والنمسا والمجر فظلت على ما هي أو زادت قليلاً . والصادرات الى سويسرا نقصت بمقدار النصف

وليس في ايطاليا بضائع لا يمكن الحصول عليها في بلاد أخرى . فاذا حذفت كدولة منتجة من سفر الوجود لما خسر العالم شيئاً . ولكن هذه المقاطعة كانت شديدة على الذين يتعاملون معها وليس لهم سبيل الى استيفاء ما لهم عليها الا باستيراد ما تصدره ، فجاء حكم المقاطعة وكأنه « موراتوريوم » لا قبل لهم الا بالاذعان له

ولكن الحكومة الايطالية ، عمدت الى اخراج بعض الذهب المودع في بنكها لتشتري به ما تحتاج اليه ، والى بيع ما يملكه الايطاليون من سندات في الخارج ، كانت قد صادرتها في سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥ وعوضتهم منها بسندات ايطالية فائدتها ٥ في المائة . ففي يناير سنة ١٩٣٤ كانت قيمة الذهب في بنك ايطاليا ٧٢ مليون جنيه فهبط الى ٥٢ مليون جنيه في أغسطس من السنة نفسها . ولا يعلم بالضبط مبلغ ما كان منه في البنك عند الشروع في الحملة الحبشية ، ولكن

يقدر ما خرج من البلاد بين نوفمبر سنة ١٩٣٥ ومارس سنة ١٩٣٦ بمبلغ ١٧ مليون جنيه أو أكثر قليلاً . اما قيمة السندات الاجنبية التي صادرتها الحكومة كما تقدم فتقدر بأربعين مليون جنيه ولا يعلم مقدار ما بيع منها لشراء المواد اللازمة

هذا في ما يتعلق بالصادر من ايطاليا . أما الصادر اليها من الدول المشتركة في العقوبات ، فقسمان قسم يشمل الاسلحة والذخيرة والغاز الحربي والمتفجرات وهذا منع عنها حالاً (١١ اكتوبر) واما الباقي فتأخر منعهُ وبعضهُ لم يمنع مطلقاً وما منع كان يشتمل على حيوانات النقل والمطاط والبوكسيت والالومنيوم والحديد الخام والتيكل والقصدير وبعض المعادن الخام اللازمة لصناعة الصلب . فكان هذا المنع باعثاً على نقص الوارد الى ايطاليا نقصاً كبيراً . فالواردات اليها من ٣٨ دولة كانت قد بلغت في المتوسط ٥٠٠ و١٢٠ و٥ جنيه كل شهر من نوفمبر ١٩٣٤ الى مارس ١٩٣٥ وبلغت اقصاها في الشهر السابق لفرض العقوبات اذ بلغت ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه . تنقص الوارد بعد المنع الى ٠٠٠ و٧٨٠ و٣ جنيه في يناير سنة ١٩٣٦ ثم عادت فزادت الى ٥١٢٠٠٠٠ في مارس سنة ١٩٣٦ . ومن الواردات التي نقصت نقصاً كبيراً الحديد والاخلاط الحديدية فقد بلغ ما استوردتهُ منها في شهر دسمبر سنة ١٩٣٤ نحو ٧٨ الف طن تنقص الى ١٨ الف طن في يناير سنة ١٩٣٦ ثم عاد فارتفع الى ٣٦ الف طن في مارس سنة ١٩٣٦ . ونقص الوارد من بضائع مصنوعة من الحديد والصلب من ٧٣ الف طن في يناير ١٩٣٦ الى ١٥ الف طن في يناير سنة ١٩٣٦ . وقد جاءها معظم البضائع الحديدية المصنوعة من المانيا والنمسا والولايات المتحدة وهي دول لم تشترك في فرض العقوبات

ولم يكن الفحم والبترول والنحاس من المواد المشمولة . الا ان ايطاليا نقصت ما كانت تستوردهُ من الفحم من ١١٠٠٠٠٠ طن في ديسمبر سنة ١٩٣٤ الى ٦١٧٠٠٠ طن في مارس ١٩٣٦ وقد وقع معظم الخسارة في هذا النقص على انكلترا اذ هبط ما كانت تصدرهُ من الفحم الى ايطاليا من ٤٢٠ الف طن الى صفر . وتليها في الخسارة بولونيا . حالة أن ما كانت تصدرهُ المانيا والبلجيك والولايات المتحدة زاد قليلاً

ومع ان النفط وما يشتق منهُ من الزيوت المختلفة لم يكن محظوراً الا ان الصادر منهُ من دول العقوبات الى ايطاليا نقص نقصاً كبيراً . ولكن ايطاليا كانت قد خزنت مقادير كبيرة منها قبل ان تصبح العقوبات نافذة . وتحولت الى الولايات المتحدة في استيراد بعض ما كانت تستوردهُ من رومانيا وروسيا في الغالب . فالولايات المتحدة كانت تصدر الى ايطاليا نحو ٦٪ في المائة مما تحتاج اليهِ ايطاليا بين سنة ١٩٣١ و١٩٣٤ فزاد ما تصدر الى ١٢٪ في المائة في سنة ١٩٣٥ وارتفع في الاشهر الثلاثة الاخيرة من تلك السنة (وهي شهور الحرب والعقوبات) الى ٨ و١٧ في

المائة . اما النحاس فقد كان جلّ اعتماد ايطاليا على ما تستطيع استيراده من الولايات المتحدة الاميركية اذا امتنعت دول العقوبات عن تصديره اليها

وقد كان وجود هذه الاسواق الحرة واستطاعة ايطاليا ان تبتاع منها ما يمنعهُ عنها الباقون، اكبر باعث على عدم كتابة هذه المواد في قائمة المواد الممنوعة . كان في الامكان ان تتبع دول العقوبات الحظر الاقتصادي برقابة فعّالة على جميع السفن القادمة الى ايطاليا عند مدخلي البحر المتوسط ، ولكن خطر الالتجاء الى الحرب اذا امتنعت بعض الدول عن الرضوخ لذلك ، علاوة على استفزاز ايطاليا نفسها ، حال دون امتحان هذا الاسلوب من تطبيق العقوبات

وكذلك ترى ان خطة الجامعة في فرض العقوبات الاقتصادية لم تتوافر لها الاحوال المؤاتية. فبعض المواد اللازمة للحرب لم يحظر تصديرها الى ايطاليا كالنفط والفحم والنحاس وعلاوة على ذلك لم تعرقل اعمال الملاحة ولا السياحة ولا ارسال الاموال من المهاجرين الايطاليين . وقد كان موقف ايطاليا من العقوبات لا يحتمل التأويل اذ قالت انها تحتمل العقوبات ما زالت لا تعرقل عملها عرقلة عظيمة الشأن. فاذا فعلت فانها تحارب . فكان على الجامعة ان تختار، اما ان تجاز ايطاليا تحديها بفرض الحظر على المواد التي لا مندوحة عنها لايطاليا في مواصلة الحرب، واما ان تعترف بان استقلال الحبشة غير جدير بحرب عالمية في سبيله . وليس في امكان احد ان يعلم الآن ، هل كانت الحرب العالمية نشبت لو ان الجامعة اقدمت. فالعقوبات لم تحبط بمعنى انها لم تفرض فرضاً تامًّا حتى يمكن ان يقال انها جرّبت ولم تسفر عن الاثر المرتقب. وليس ثمة دليل على ان فرضها يفضي حتماً الى حرب في جميع الاحوال. بل ليمكن ان يقال انهُ لو فرضت وكانت سياسة ايطاليا عملية لما كان اقدامها على محاربة دول الجامعة خير سبيل لها للفوز في حرب الحبشة

يضاف الى هذا ان الحكم على دولة بانها معتدية ثم التوسّل اليها بالبقاء في الجامعة ، كان لا بد ان يفضي الى خذلان أدبي ولو نجح الضغط المادي. ولذلك يعتقد بعض الكتّاب — ومنهم كاتب هذا المقال وهو الاستاذ بون المحاضر في مدرسة العلوم الاقتصادية بلندن وكان قبلاً استاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة برلين وقد نشرهُ في مجلة الشؤون الخارجية الربعية — ان بقاء ايطاليا عضواً في مجلس الجامعة متمتعة بجميع مزايا العضوية حالة كانت تدوس دستور الجامعة، كان مهزلة لم تزرَ فيها ايطاليا الا باعثاً من بواعث التشجيع

والنتيجة التي يخلص اليها الاستاذ بون ان العقوبات الاقتصادية لم تطبّق تطبيقاً فعّالاً كما كان يجب او يمكن ان تطبّق ، وانها مع ذلك كانت السلاح الوحيد في يد الجامعة ضدّ ايطاليا فرفعها قبل عقد السلام بين الجامعة والدولة التي انتهكت دستور الجامعة يدلُّ على ان الذين بأيديهم الحلّ والربط ، اما انهم لم يحسنوا استعمال هذا السلاح وإما لم يجرؤا على حسن إستعماله او كليهما